دراسة علاقة السياسة الجبائية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2012–2021)

Study on the Relationship between Tax policy and Economic Development in Algeria, An Analytical Study for the Period (2012-2021)

جلالي الحبيب*

مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر،

جامعة مستغانم ، الجزائر

habib.djellali.etu@univ-mosta.dz

شاعة عبد القادر

مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية،

جامعة مستغانم ، الجزائر

abdelkader.chaa@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2023/06/02 تاريخ القبول: 2023/07/18 تاريخ النشر: 2023/08/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر، من منطلق أن الجباية أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تمويل خزينة الدولة وتغطية النفقات العمومية وتساهم في تنشيط الحركة الاستثمارية، بما ينعكس إيجابا على الصحة العامة للاقتصاد الوطني. وهذا انطلاقا من عرض الجوانب النظرية لكل من السياسة الجبائية والتنمية الاقتصادية ومن ثم تحليل الحصيلة الجبائية والاستثمارية للفترة (2012– 2021).

وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح السياسة الجبائية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر يبقى مرهون بمردودية الجباية البترولية في ظل انخفاض مداخيل الجباية العادية وضعف حجم الاستثمارات الأجنبية التي تزيد من فرص التنمية، مما يستدعي من الدولة بناء إستراتيجية جبائية متحررة من التبعية النفطية وقادرة على رفع مداخيل الجباية العادية.

الكلمات المفتاحية: سياسة جبائية؛ تنمية اقتصادية؛ جباية بترولية؛ جباية عادية؛ الجزائر.

Abstract :

The objective of this study is to highlight the role of tax policy in supporting economic development in Algeria, it recognizes taxation as an important tool of fiscal policy which works to finance the state treasury and cover public expenditures and contribute to activating the investment movement, in a way that reflects positively on the overall health of the national economy. and this is based on presentation of the theoretical aspects of both tax policy and economic development, and then the analysis of tax and investment results for the period (2012-2021).

The study concluded that the success of the tax policy in achieving economic development in algeria remains dependent on the profitability of the oil levy in light of the low ordinary tax revenues and the weak volume of foreign investments that increase development opportunities, which requires the state to build a tax strategy free from oil dependence and able to raise ordinary tax revenues.

Key Words: Tax Policy, Economic Development, Petroleum Tax, Ordinary Tax, Algeria.

JEL Classification: E62, O43.

*مرسل المقال: جلالي الحبيب (habib.djellali.etu@univ-mosta.dz)

المقدمة:

ما يزال موضوع الجباية يشغل أفكار خبراء الاقتصاد والحكومات، وهذا بالنظر للارتباط القوي الموجود بين ما يتم فرضه من ضرائب ورسوم وما يتم تحصيله، وبما أن للمداخيل الجبائية دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز العملية الاستثمارية، فإن فكرة تصميم سياسة جبائية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية مهمة صعبة أمام الحكومات، وتتطلب وجود ضرائب ومعدلات ضريبية مقبولة تحفز الشركات على الاستثمار والتوسع وتزيد من فرص العمل والادخار لدى الأفراد.

والجزائر كغيرها من دول العالم، حاولت من خلال مسيرة الإصلاحات الجبائية التي اعتمدتها منذ سنة 1991، العمل على تأسيس نظام جبائي متوازن ومرن قادر على رفع الحصيلة الجبائية التي تسمح بتمويل الخدمات العامة للدولة من جهة، ويحقق العدالة ويراعي المقدرة التكليفية للأفراد والشركات من جهة أخرى، مما يعزز من فرص الحكومة في مضاعفة حجم الاموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما تقدم، تم الخروج بإشكالية الدراسة التالية: **كيف يمكن أن تساهم السياسة الجبائية في دعم عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، تم إعداد الفرضيات التالية:

- الإيرادات الجبائية المتأتية من الجباية العادية والجباية البترولية تغطي احتياجات الخزينة العمومية للدولة أكثر من المصادر الأخرى؛
- تبقى مساهمة الجباية البترولية اكبر من مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية؛
- الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار تزيد من فرص استقطاب الاستثمارات المحلية أكثر من الاستثمارات الأجنبية.

أهداف الدراسة: من بين الأهداف التي تسعى هذه الدراسة للوصول إليها، ما يلي:

- إبراز المساهمة المالية للإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة؛
- المقارنة بين مردودية الجباية العادية والبترولية في تغطية النفقات العمومية؛
- معرفة مدى قدرة السياسة الجبائية المعتمدة بالجزائر على مضاعفة حظوظ الاستثمار، انطلاقا من الامتيازات الجبائية التي تمنحها للمستثمرين المحليين والأجانب من جهة والمرافقة والدعم الذي تحصل عليه من طرف الوكالات الوطنية المسخرة في ذلك من جهة أخرى؛

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الكبير الذي تلعبه السياسة الجبائية في الحياة الاقتصادية، ومدى قدتها على توليد الإيرادات الكافية لتمويل الخدمات العامة للدولة وتنشيط الحركة الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على خطط التنمية الاقتصادية ويحقق النمو الاقتصادي للوطن.

منهجية الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية لكل من السياسة الجبائية والتنمية الاقتصادية، بينما المنهج التحليلي فتم اعتماده لتحليل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالمداخيل الجبائية المحققة من

الجباية العادية والبترولية، بالإضافة إلى النشرات الإعلامية الدورية المتاحة على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة بالنسبة للمشاريع التنموية المنجزة في إطار الوكالات الوطنية المرافقة والداعمة للمستثمرين المحليين والأجانب.

I. الأسس العامة للسياسة الجبائية:

1. الإطار العام للسياسة الجبائية:

تلعب السياسة الاقتصادية دورا مهما في تجسيد النظام الاقتصادي للحكومات، فهي تحدد من خلال المستويات المالية والنقدية للدولة، لذلك يتم تقسيم معظم عوامل السياسات الاقتصادية إلى سياستين، الأولى سياسة نقدية تتعامل مع الإجراءات المصرفية، من عرض للنقود وتحديد لأسعار الفائدة، والثانية سياسة مالية تتعامل مع الإجراءات الحكومية من خلال الإنفاق والضرائب. وبما أن هذه الأخيرة من أدوات السياسة المالية المهمة، فهي تحتاج إلى تصميم أو سياسة خاصة لوضعها، هذه السياسة التي تندرج ضمن ما يعرف بالسياسة الجبائية.

1.1. تعريف السياسة الجبائية: تعرف السياسة الجبائية على أنها ذلك التوجه الذي يقوم على توظيف الاقتطاعات الضريبية من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي، بما يسمح بتحقيق عدة أهداف منها: الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، ولو أن الغاية المالية تعتبر من الأهداف الثابتة والأساسية للضريبة، بحكم أنها تساهم بشكل مباشر في تغذية الخزينة العمومية (عبد الله الحرتسي، 2012، صفحة 56).

وتعرف أيضا بأنها " تلك السياسة التي تسمح بتصميم نظام ضريبي قادر على توليد الإيرادات الجبائية اللازمة لتمويل النفقات العمومية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الاعتبارات القانونية والتشريعية للدولة (Nellen, 2018, p. 02).

2.1. مبادئ السياسة الجبائية: يتوقف نجاح السياسة الجبائية على مجموعة من المبادئ الأساسية، التي من خلالها تتمكن الحكومة من تحقيق مختلف أهدافها، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، وغيرها؛ ومن أهمها مايلي: (AICPA, 2017, p. 03)

أ. مبدأ العدالة الجبائية: يقصد بهذا المبدأ توزيع الأعباء الجبائية بين المكلفين بشكل عادل ومنصف، سواء كانوا أفراد أو شركات، دون أن تتحمل فئة معينة أعباء أكثر من الفئات الأخرى.

ب. مبدأ الشفافية: يعني هذا المبدأ ضرورة اعتماد أدوات جبائية بشكل واضح وشفاف، بحيث يتم توضيح الأهداف التي ترغب الحكومة في استهدافها من خلال فرضها للضريبة، بالإضافة إلى تبين كيفية استخدام المداخيل التي يتم تحصيلها من الجباية.

ت. مبدأ الاقتصاد في النفقات: يقصد بهذا المبدأ هو قدرة الإدارة الجبائية على التحكم في تكاليف تحصيل الضريبة، بحيث يتم تخفيضها إلى ذلك المستوى الذي يصبح فيه الفرق بين ما يدفعه المكلف وما تحصله الخزينة اقل ما يمكن، وهذا باعتبار أن أي زيادة في الأعباء الضريبية سيقلل من مداخيل الخزينة العمومية للدولة.

ث. مبدأ السهولة والقدرة الدفع: يقتضي هذا المبدأ تسهيل إجراءات تحصيل الضريبة المفروضة، واختيار الوقت والأسلوب المناسبين لذلك، مع مراعاة المقدرة المالية للمكلفين وحالتهم الاقتصادية حتى لا يلجئون للتهرب من دفعها بسبب تخوفهم من استنفاذ رأس مالهم، ومن ثم الوقوع في شباك تصفية نشاطهم (شريف، 2010، صفحة 17).

الشكل 01: "يظهر المبادئ الأساسية التي تبنى عليها السياسة الجبائية"

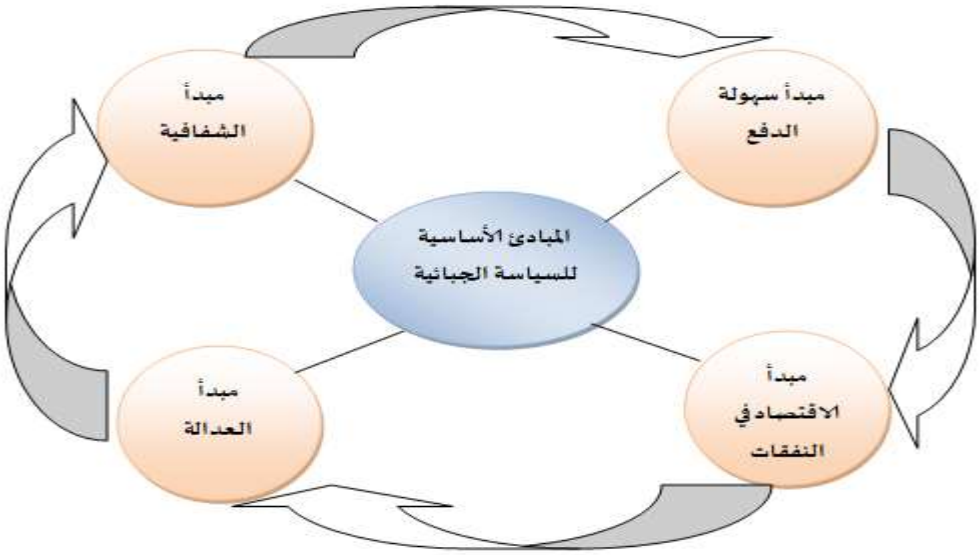

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على :- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، 2010، ص17.

-AICPA, Tax Policy Concept Statement 1- Guiding principles of good tax policy: A framework for evaluating tax proposals, 2017, P03.

3.1. أهداف السياسة الجبائية: تتفاوت أهداف السياسة الجبائية تبعا لغايات معينة ترغب الحكومة في الوصول إليها؛ وعموما هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الجبائية، هي: (حسن، 2014، صفحة 54)

أ. الأهداف المالية: إن الهدف المالي للسياسة الجبائية يرتكز أساسا في تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العمومية وتمويل الخدمات العامة للحكومة، حيث يعتبر هذا الهدف وفقا الكلاسيكيين هو الهدف الوحيد للضريبة ويستندون في ذلك على نظريتهم التي تقوم على فكرة أن الضرائب تعمل على تعبئة صناديق الخزينة العمومية.

ب. الأهداف الاقتصادية: تتعدد الأهداف الاقتصادية للضريبة، إلا أن أهمها يرتكز على التأثير في الوضع الاقتصادي للدولة وعلاج بعض التقلبات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض إليها الاقتصاد، كأن تستخدم في محاربة التضخم، الكساد وامتصاص القوة الشرائية الزائدة، كما تستخدم أيضا في تحفيز أنشطة إنتاجية معينة على حساب أنشطة أخرى ترغب الحكومة في استبعادها، فمثلا تمنح التخفيضات والإعفاءات الجبائية للأولى وترفع المعدلات الضريبية للثانية.

الشكل 02: "آلية عمل السياسة الجبائية في امتصاص القدرة الشرائية الزائدة"

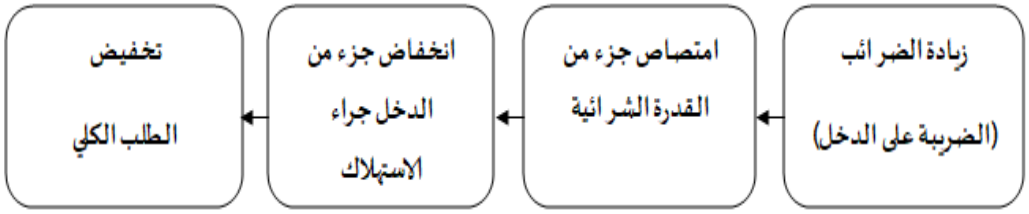

المصدر: دردوري لحسن ولقيطي الاخضر، أساسيات المالية العامة، 2018، ص36.

ت. الأهداف الاجتماعية: هناك عدة أهداف اجتماعية ترغب الحكومات في تحقيقها من فرضها للضريبة، إلا أن الهدف الأساسي يكمن في التوزيع العادل للدخول بين فئات المجتمع خصوصا منها الفقيرة والمحدودة الدخل، فهي أداة فعالة للحد من الفقر ووسيلة لرفع القدرة الشرائية وتحقيق التوازن الجهوي (عفيف، 2014، صفحة 240).

ث. الأهداف البيئية: تعد الأهداف البيئية من بين الأهداف الحديثة للضريبة التي اعتمدت في التقرير الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية للأمم المتحدة سنة 1987، فقد أوجدتها مشكلة التلوث التي يعاني منها العالم، لذلك حاولت الحكومات استحداث ضرائب ورسوم بيئية في حق الملوثين، للحد من الانتشار الواسع للأنشطة الملوثة للمناخ وفي المقابل تشجيع المؤسسات التي تعمل ضمن الخيارات الصديقة للبيئة (European Parliament, 2020, p. 02).

II. التنمية الاقتصادية بين المفهوم، العناصر ومؤشرات القياس

لقد ورثت اقتصاديات العالم بعد الحرب العالمية الثانية وضعية مزرية، تراجعت على إثرها جميع المؤشرات مما اوجب على جميع الدول التفكير في البحث عن الاستراتيجيات المناسبة واتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالاقتصاد من جديد، هذه الإجراءات التي تدخل ضمن مصطلح يعرف بالتنمية الاقتصادية.

1. تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف تم التوصل إليها لمصطلح التنمية الاقتصادية عبر الزمن، من أهمها مايلي: (عيسى موسى مسيمي، 2006، صفحة 20)

- التنمية الاقتصادية هي ذلك الأسلوب الذي يتم اعتماده لتحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، عن طريق إحداث تغيير هيكلي في الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، بما يزيد من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛
- تعرف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها تلك المراحل المتتالية التي يعبر بها الاقتصاد، بحيث يقود فيها كل من الادخار والاستثمار العملية الاقتصادية وهو ما يسمح بانتقال المجتمعات النامية من مرحلة إلى مرحلة أخرى أحسن منها.

2. عناصر التنمية الاقتصادية:

تتحدد عناصر التنمية الاقتصادية من خلال أربعة (04) عوامل رئيسية، هي: (StudyCorgi, 2022)

1.2. رأس المال البشري: تساهم القوة العاملة المؤهلة والمدربة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين فعالية الاقتصاد، لذلك انخفاض العمالة الماهرة يعيق خطط النمو ويزيد من المشاكل الاقتصادية على غرار ارتفاع مستويات البطالة.

2.2. رأس المال المادي: تكتسي النفقات المادية التي يتم تخصيصها لعملية التنمية الاقتصادية في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية، كشق الطرقات وتأسيس البنى التحتية والمصانع واقتناء الآلات الحديثة التي تزيد من مستويات الكفاءة لدى العمال وتعزز من جودة الإنتاج الاقتصادي.

3.2. الموارد الطبيعية: تؤثر الموارد الطبيعية على فرص التنمية بشكل كبير، لذلك يعتبر توفرها بكميات كبيرة عامل مهم في تحسين الاقتصاد، فمثلا تشكل الموارد الطاقوية كالنفط والمعادن موارد طبيعية مهمة في نجاح أي دولة في خلق الثروة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

4.2. التقدم التكنولوجي: يعمل التقدم التكنولوجي على تسريع عملية التنمية، حيث أن استخدام أساليب التصنيع الأكثر تطورا سيزيد من الإنتاج وسيقلل من التكاليف، بالإضافة إلى الحصول على نتائج أكثر كفاءة وبأقل الأسعار مقارنة مع ما تتطلبه العمالة البشرية وما تطرحه.

3. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من المؤشرات التي يتم اعتمادها لقياس مستويات التنمية الاقتصادية، وعلى أساسها يتم الحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي من عدمه، وهي موزعة على مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية. وفيما يلي سرد لأهم هذه المؤشرات: (عيادة عليمات، 2015، الصفحات 60-61)

1.3. المؤشرات الاقتصادية: هناك عدة مؤشرات اقتصادية يتم من خلالها قياس مقدار التنمية الاقتصادية في بلد ما، وعلى هذا الأساس يكون ترتيب الدول، من أهمها:

أ. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي: يعمل هذا المؤشر على قياس معدل النمو الاقتصادي للدولة من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل، فكلما زاد الدخل دل على تقدم اقتصاد تلك الدولة والعكس صحيح؛ وقد قام البنك الدولي بتقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات حسب الدخل الفردي، هي: دول ذات الدخل الفردي الضعيف، دول ذات الدخل الفردي المتوسط ودول ذات الدخل الفردي المرتفع.

ب. مؤشر حصة الاستثمار من حجم الناتج المحلي الإجمالي: يعبر هذا المؤشر عن نسبة مساهمة الاستثمارات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفع حجم الاستثمار زاد تمويل النشاطات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ت. مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني: يعتقد بعض الاقتصاديون بأن التنمية تقاس من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل الوطني، فكلما كانت مشاركة قطاع معين كبيرة في الاقتصاد كلما كان الناتج اكبر، ويستند علماء الاقتصاد في ذلك إلى دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية على حساب القطاع

الزراعي، وهي النظرة التي سادت بعد تجربة الدول الصناعية في التطور الاقتصادي الكبير الذي حققته في مجال التصنيع (مصطيفي و سانية، 2014، صفحة 46).

2.3. المؤشرات الاجتماعية: لقد أصبحت المعاهدات الدولية والمواثيق تركز على الاستثمار في العنصر البشري في أي خطوة تخطيها لتحقيق فرص التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على ثلاث مؤشرات هامة، هي: التعليم، مستويات الفقر والصحة.

3.3. المؤشرات البيئية: لقد شكلت حماية البيئة خلال الألفية الثالثة اكبر تحدي أمام المجتمع الدولي، في ظل تفاقم التلوث وانتشار الغازات السامة كغاز ثاني أكسيد الكربون، حيث يرى العلماء أن تحقيق التنمية الاقتصادية في مناخ غير نظيف وغير متوازن لا يراعي حقوق الأجيال القادمة غير ممكن. لذلك لابد من حماية البيئة والحفاظ عليها، ما يعني أن المؤشر البيئي يمثل أبرز المؤشرات التي تقيس التقدم في عملية التنمية (سعد عبيد العازمي، 2021، صفحة 656، 661).

الشكل 03: "مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية"

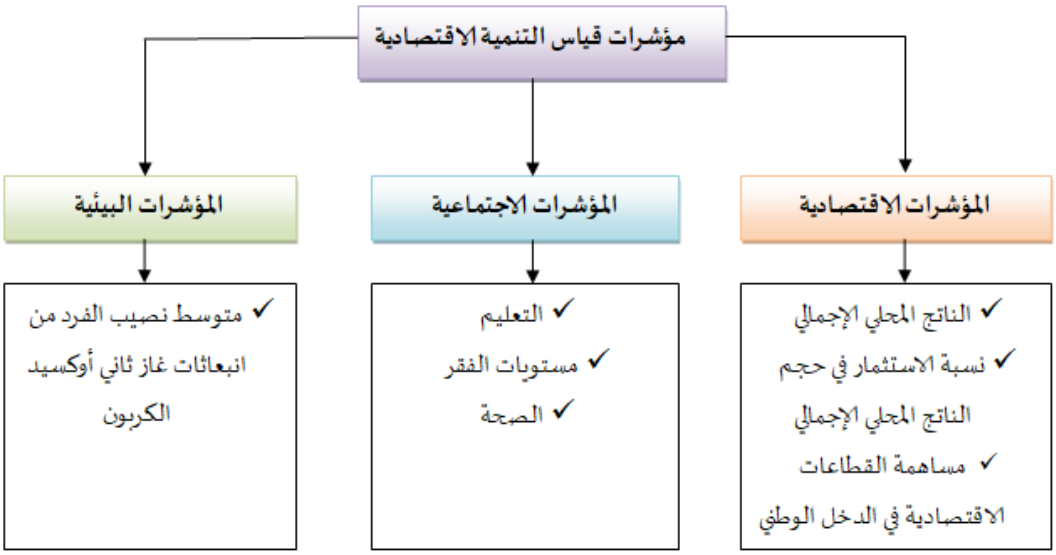

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على خالد عيادة عليمات، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الأردن، 2015، ص60-61، عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، 2014، ص46، لافي مبارك سعد عبيد العازمي، مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا: أطار تحليلي، 2021، ص 656، 661.

III. دور السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر:

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعية اقتصادية صعبة، تميزت بتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعلها تبحث عن خطط مستعجلة لإصلاح الاقتصاد، فكانت خطوة الإصلاح الجبائي لسنة 1991 فرصة نحو تأسيس نظام جبائي بسيط ومرن قادر على المساهمة في رفع حجم الموارد المالية المخصصة لتغذية ميزانية الدولة وتغطية نفقاتها من جهة، ومحرك للعجلة الاستثمارية من جهة أخرى.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل المداخيل الجبائية المحققة خلال العشر سنوات الأخيرة للفترة (2012-2021)، وكذا عرض لأهم الامتيازات الجبائية التي تحظى بها المؤسسات المستثمرة بالجزائر سواء المحلية أو الأجنبية، وهذا بالتركيز على الاستثمارات المتبناة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI).

1. مساهمة الحصيلة الجبائية في الإيرادات الإجمالية لميزانية الدولة:

تتشكل الإيرادات العامة لميزانية الدولة في الجزائر حسب الجدول(أ) والمصنف ضمن قوانين المالية السنوية، من مختلف المداخيل المتأتية من الموارد الجبائية العادية والجباية البترولية، بالإضافة إلى الإيرادات العادية الخاصة بمداخيل الأملاك الوطنية، الحواصل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية والإيرادات الأخرى (مفتاح، 2016، صفحة 324).

الجدول01: " مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات الكلية للميزانية للفترة (2012– 2021)"

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية للميزانية	الإيرادات الجبائية			نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في الإيرادات الكلية للميزانية
		العادية	البترولية	المجموع	
2012	3 804	1 909	1 519	3 428	%90
2013	3 895	2 031	1 616	3 647	%94
2014	3 928	2 091	1 578	3 669	%93
2015	4 553	2 355	1 723	4 078	%90
2016	5 012	2 472	1 683	4 155	%83
2017	6 048	2 630	2 127	4 757	%79
2018	6 389	2 712	2 350	5 061	%79
2019	6 602	2 843	2 518	5 362	%81
2020	5 114	2 625	1 395	4 020	%79
2021	5 641	2 762	2 609	5 371	%95

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات ONS، 2021، صفحة 246) **و** (بنك الجزائر، 2022، صفحة 92).

من خلال الجدول رقم (01) يلاحظ أن، الإيرادات الجبائية تساهم بشكل كبير في إيرادات الميزانية العامة للدولة، إلا أن مساهمتها خلال الفترة (2012– 2021) قد شهدت عدة اضطرابات، بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات، الفترة الأولى (2012-2015) كان متوسط نسبة المساهمة حوالي 91.75%، بينما الفترة (2016-2020) بلغ متوسط المساهمة 80.2%، في حين أن الفترة الأخيرة والمعبر عنها بسنة 2021، بلغت نسبة المساهمة معدل 95%.

فالارتفاع المسجل خلال الفترة (2012-2015)، يعود إلى صعود أسعار النفط خلال سنتي 2012 و2013 والتي بلغت 127 و110دولار للبرميل على التوالي مما زاد في مداخيل الجباية البترولية، في وقت سجلت

مداخيل الجباية العادية هي الأخرى زيادة بقيمة 446 مليار دج بين سنتي 2012 و2015 والتي غطت التراجع المسجل في سوق النفط عند نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015.

أما بالنسبة للفترة (2016-2020)، فإن التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الكبير المسجل في أسعار النفط، التي تراوحت بين 27 و75 دولار للبرميل خلال هذه الفترة، زيادة على ضعف الطلب الناتج عن تفشي جائحة كورونا وارتفاع حجم المعروض مع عزوف المنتجين عن التخلي على حصصهم السوقية.

وبخصوص ارتفاع المداخيل الجبائية خلال سنة 2021، فيعود إلى تعاف الطلب على النفط وانحسار المخاوف بشأن فيروس كورونا، مما ساهم في تخفيف القيود الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول من جديد.

الشكل 04: "مساهمة الإيرادات الجبائية في إجمالي إيرادات ميزانية الدولة للفترة (2012– 2021)"

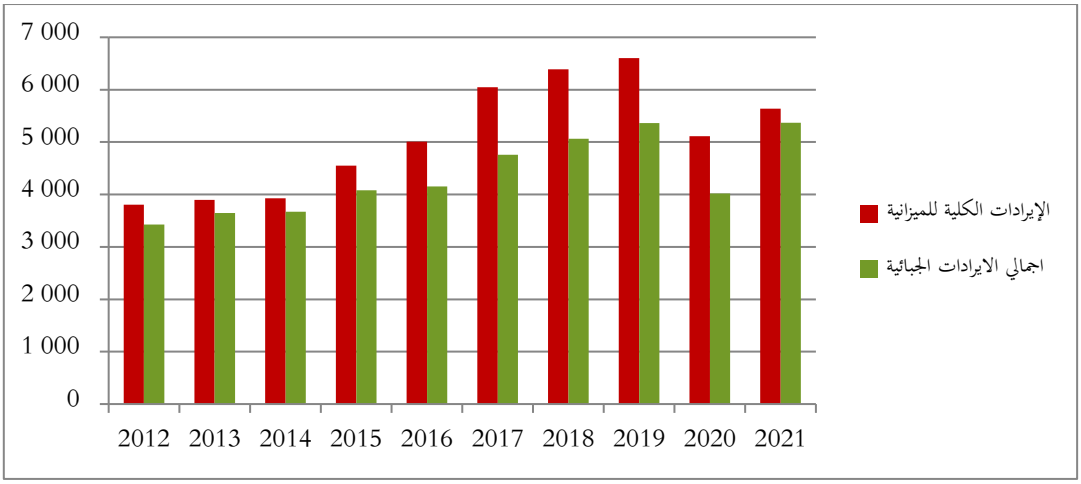

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم 01.

2. دور الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات الخزينة العمومية:

تمثل المداخيل الجبائية احد أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العمومية، هذه الأخيرة التي صنفها القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 إلى نفقات للتسيير، والتي تشمل كل من: أعباء الدين العمومي، تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح والتدخلات العمومية (القانون رقم 84-17، 1984، صفحة 1042)، ونفقات للتجهيز أو كما تعرف بنفقات الاستثمار وهي تخص كل النفقات المرتبطة بالاستثمار ، وتشمل: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمار ونفقات رأس المال (مفتاح، 2016، صفحة 326).

الجدول 02:"مساهمة الإيرادات الجبائية في إجمالي النفقات العمومية لميزانية الدولة للفترة (2012-2021)"

الوحدة:مليار دج

النفقات / السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي نفقات الميزانية	مساهمة الجباية العادية في إجمالي النفقات	مساهمة الجباية البترولية في إجمالي النفقات	المساهمة الكلية
2012	4 783	2 276	7 058	%27,04	%21,52	%48,56
2013	4 132	1 893	6 024	%33,71	%26,82	%60,54
2014	4 494	2 501	6 996	%29,90	%22,55	%52,45
2015	4 617	3 039	7 656	%30,75	%22,50	%53,26
2016	4 586	2 712	7 298	%33,88	%23,06	%56,93
2017	4 677	2 605	7 283	%36,11	%29,21	%65,32
2018	4 814	2 918	7 732	%35,07	%30,39	%65,46
2019	4 895	2 846	7 741	%36,73	%32,53	%69,26
2020	5 009	1 894	6 903	%38,03	%20,20	%58,24
2021	5 444	1 985	7 429	%37,18	%35,12	%72,30

المصدر: (الديوان الوطني للاحصائيات ONS، 2021، صفحة 246) و (بنك الجزائر، 2022، صفحة 94).

من خلال الجدول رقم 02، يلاحظ أن مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة للميزانية يبقى مقبول نوعا ما وذلك باعتبار أن متوسط التغطية تعدى 50%، وقد سجلت كل من الفترة 2012-2016 وسنة 2020 اقل نسبة تغطية، بسبب التراجع الكبير في مداخيل الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط والأزمة الصحية التي مست اقتصاديات العالم سنة 2019 (جائحة كورونا)، مما أدى إلى توقف العديد من النشاطات، وفي ظل ذلك قامت الدولة الجزائرية بإعفاء العديد من الشركات والأفراد من دفع التزاماتهم الضريبية وكذا تأجيل تسديد ديونهم المستحقة.

وقد بلغت نسبة التغطية في سنة 2020 حوالي 58.24%، حققت خلالها الجباية البترولية اقل نسبة مساهمة بمعدل بلغ 20.20%، في وقت سجلت الجباية العادية اكبر نسبة مساهمة والتي فاقت 38%. ولكن في سنة 2021 أدى تحسن الوضع الصحي وتخفيف الإجراءات الوقائية إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد، مما جعل كل من الإيرادات البترولية والعادية ترتفع، حيث بلغت نسبة مساهمتهما في تغطية النفقات العامة خلال هذه السنة حوالي 72.30%.

3. مساهمة السياسة الجبائية في تحريك عجلة الاستثمار:

في إطار سياساتها الرامية إلى تحريك عجلة الاستثمار وترقيته، عملت الجزائر ضمن سياستها الجبائية على إقرار العديد من الامتيازات لصالح المستثمرين بمختلف تصنيفاتهم، شركات أو أفراد، محليين أو أجانب، بحيث يتم

منحهم إعفاءات وتخفيضات في مجموعة من الضرائب والرسوم. وتعتبر هذه الامتيازات الممنوحة كنفقات جبائية تتحملها الدولة من اجل تحقيق أهدافها الاستثمارية الرامية إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية.

ومن اجل ضمان نجاح العملية الاستثمارية تم تأسيس عدة وكالات وطنية لمرافقة ودعم المستثمرين خلال مراحل انجازهم للمشاريع، كالوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية (ANADE)، والتي كانت تعرف سابقا بـ ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) وغيرها.

1.3. المزايا الجبائية الممنوحة في إطار التحفيز على الاستثمار: (بوسعدية، 2022، صفحة 07)

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تفعيل العديد من القوانين التي تصب في ترقية الاستثمار، على غرار القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، التي نصت بنوده على إنشاء وكالة سنة 1993 تهتم بأمور الاستثمار، تعرف بالوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار(APSI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تعمل على دعم وترقية وكذا مرافقة المستثمرين المحليين والأجانب على طول فترة انجازهم للمشاريع، والتي أصبحت تعرف لاحقا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI).

وما يميز هذا القانون عن غيره من القوانين السابقة هو إقراره لمجموعة من الإعفاءات الجبائية لفائدة المستثمرين المحليين والأجانب على مراحل انجازهم للمشاريع.

الجدول 03: "أهم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات"

عنوان المرحلة	طبيعة الإعفاء
النظام المطبق على الاستثمارات الواقعة خارج المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة	
مرحلة الانجاز	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار - الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار - الإعفاء من رسوم التحويل العقارية
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات - الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني
النظام المطبق على الاستثمارات الواقعة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة	
مرحلة الانجاز	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات. - الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة . - الإعفاء من رسوم التحويل العقارية. - تقديم الدعم المالي للأعمال التي تدخل في تحقيق الاستثمار بصفة كلية أو جزئية.
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات. - الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم على النشاط المهني. - الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية. - منح امتيازات أخرى في حالة العجز.

النظام المطبق في اتفاقية الاستثمار بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني	
مرحلة الانجاز	**في حدود (05) خمس سنوات على الأكثر:** – الإعفاء من الرسوم والضرائب على السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا. – الإعفاء من رسوم التحويل العقارية والإعلانات القانونية. – الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم العقاري.
مرحلة الاستغلال	**في حدود (10) عشر سنوات على الأكثر:** – الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. – الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. – منح المزيد من التسهيلات للاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المصدر: (جلالي و شاعة، 2022، صفحة 280)

3. حجم النفقات الجبائية المسجلة في مختلف الضرائب والرسوم للفترة (2012–2021):

لقد كانت تسعى الجزائر من خلال إقرارها للإعفاءات الجبائية إلى تحفيز السياسة الاستثمارية في البلاد، حيث شهدت الفترة (2012–2021) ارتفاع حجم النفقات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات والتي شملت عدة ضرائب ورسوم حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول 04: "حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) للفترة (2012–2021)"

الوحدة: مليون دج

الرسم/الضريبة / السنوات	الرسم على النشاط المهني (TAP)	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	الرسم العقاري (TF)	حقوق التسجيل (D.ENRG)	إجمالي الإعفاءات
2012	2 131	86 243	1 519	0	0	**89 893**
2013	2 256	39 734	2 597	1	0	**44 588**
2014	3 146	54 215	6 121	0	0	**63 482**
2015	3 203	71 566	5 675	2	2	**80 448**
2016	2 943	58 057	3 493	29	0	**64 522**
2017	7 442	72 641	12 777	0	0	**92 860**
2018	2 091	52 640	3 865	1	0	**58 597**
2019	13 951	67 362	20 733	0	3	**102 049**
2020	36 087	49 651	24 434	0	0	**110 172**
2021	23 182	25 117	22 017	0	0	**70 316**
المجموع	**96 432**	**577 226**	**103 231**	**33**	**5**	**776 927**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات المحصل عليها من المديرية العامة للضرائب، 2023.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 04، أن حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة يتمركز في الإعفاءات المتأتية من الرسم على القيمة المضافة، بمبلغ تجاوز 577 مليار دج خلال العشر سنوات، تم تليه إعفاءات الضريبة على أرباح الشركات مبلغ 103 مليار دج، أما الإعفاءات الخاصة بالرسم على النشاط المهني فهي لم تتعدى 96 مليار دج. وقد بلغ أيضا حجم الإعفاء في الرسم العقاري مبلغ 33 مليون دج، بينما رسوم التسجيل قد بلغ فيها الإعفاء مبلغ 5 مليون دج فقط على طول هذه الفترة.

أما بخصوص حجم الإعفاء المسجل في كل سنة، فنجد أن هناك ارتفاعات وانخفاضات بين سنة وأخرى، ولكن الملاحظ أنه خلال سنتي 2019 و 2020 قد تم تسجيل اكبر قيمة لحجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار والتي تعدت 102 و110 مليار دج على التوالي، بينما سجلت سنة 2013 اقل حجم إعفاءات بمبلغ قدر بـ 44 مليار دج.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع حجم الإعفاءات الجبائية في كل من الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات يعود إلى التدابير الاستثنائية ومعدل الإعفاءات المطبقة من طرف الدولة، خصوصا تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يكون الهدف منها هو تعزيز فرص الاستثمار وخلق النشاطات المنتجة والمحدثة لمناصب الشغل.

الشكل 05: "حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في مختلف الضرائب والرسوم في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للفترة (2012-2021)"

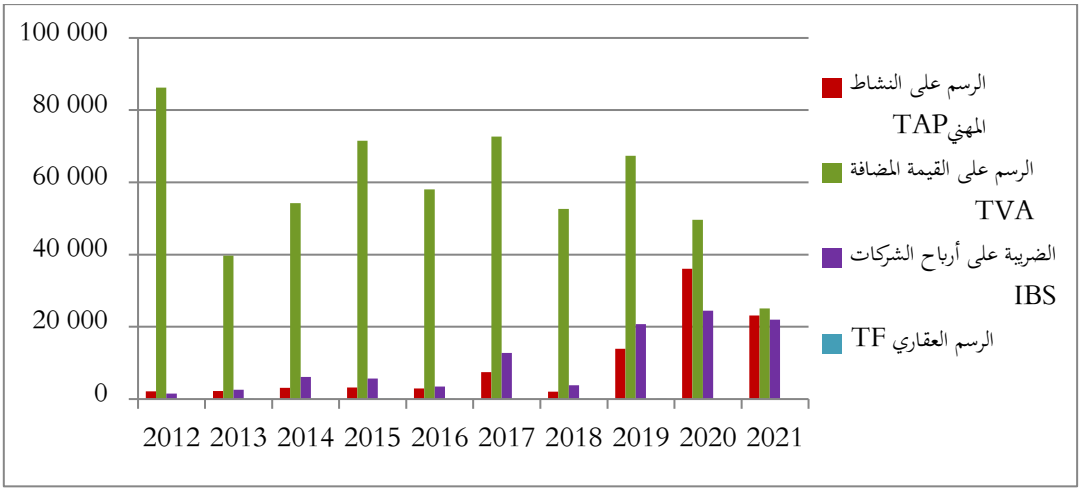

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم 04.

3.3. المشاريع الاستثمارية المنفذة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للفترة (2012-2021):

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) منذ فترة تأسيسها سنة 2001 إلى يومنا هذا في تجسيد العديد من المشاريع الاستثمارية واستحداث الكثير من مناصب الشغل في مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات الذي تحكمه منظومة خاصة. وقد بلغت الحصيلة الاستثمارية المنفذة في إطار الوكالة خلال الفترة (2012-2021) مايلي:

الجدول 05: "المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012-2021)"

البيان / القطاع	عدد المشاريع المعلنة	حجم التمويل (مليار دج)	عدد مناصب الشغل
الفلاحة	1 561	376	58 471
البناء والأشغال العمومية	11 879	1 484	244 118
الصناعة	14 675	9 224	586 204
الصحة	1 337	323	32 704
النقل	26 068	1 056	139 967
السياحة	1 396	1 055	72 313
الخدمات	6 184	1 778	125 248
المجموع	**63 100**	**15 295**	**1 259 025**

المصدر: استنادا للموقع الرسمي (Ministre de l'industrie)، Bulletins d'information (2012-2021)، https://www.industrie.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2023/05/23.

من خلال الجدول رقم05، يلاحظ أن قطاع النقل يملك حصة الأسد فيما يخصص عدد المشاريع التنموية المنجزة في إطار الوكالة (ANDI)، حيث تم تسجيل أكثر من 26 ألف مشروع خلال الفترة (2012-2021)، يليه قطاع الصناعة بأكثر من 14 ألف مشروع ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد مشاريع تجاوز 11 ألف مشروع وقطاع الخدمات بـ 6184 مشروع. وفي المقابل لم يتعدى عدد المشاريع 1561 و1396 و1337مشروع في كل من قطاع الفلاحة، السياحة والصحة خلال نفس الفترة.

وبخصوص المبالغ المرتبطة بالمشاريع حسب قطاع النشاط، فقد تجاوز الغلاف المالي للمشاريع التابعة لقطاع الصناعة قيمة 9 آلاف مليار دج، يعقبه بعد ذلك كل من قطاع الخدمات، البناء، النقل والسياحة بمتوسط 1343 مليار دج، بينما بلغ الغلاف المالي للمشاريع المرتبطة بقطاعي الفلاحة والصحة مبلغ 376 و323مليار دج.

أما مناصب العمل المستحدثة في كل قطاع، فقد تمكن قطاع الصناعة من توفير أكثر من 586 ألف منصب عمل، ثم كل من قطاع البناء وقطاع النقل بأكثر من 244 و139 ألف منصب عمل على التوالي، بينما قطاع الصحة لم يوفر سوى 32 ألف منصب عمل وهو اقل عدد مقارنة مع القطاعات الأخرى.

ويرجع التفاوت بين القطاعات الاقتصادية في عدد المشاريع المعلنة والمبالغ المقابلة لها وكذا المناصب التي استحدثتها إلى الإنفاق الحكومي الذي حظيت به بعض القطاعات على حساب أخرى، فقد تزامنت الفترة (2012-2021) مع تنفيذ كل من المخطط الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو، هذه البرامج التي سخرت لها الدولة مبالغ معتبرة بغرض تطوير المنشآت القاعدية، النقل والبناء والأشغال العمومية وكذا تنمية القطاع الصناعي.

الشكل 06: "المشاريع التنموية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات حسب قطاع النشاط"

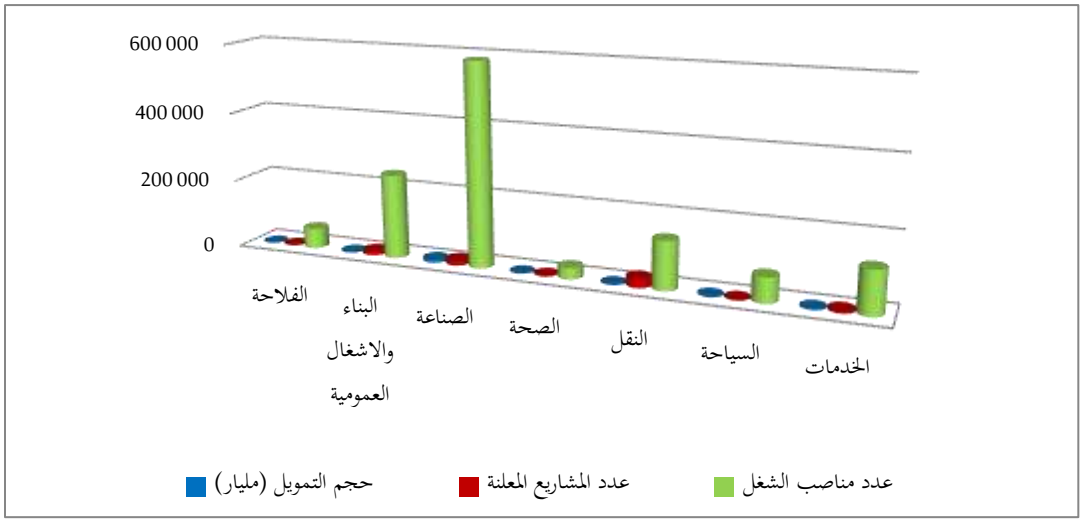

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول 05.

4.3. حجم المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب المنشأ (المحلية والأجنبية):

تتعدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، فمنها الاستثمارات المحلية ومنها الأجنبية ومنها المختلطة. وفي هذا السياق أظهرت النشرات الإحصائية الصادرة عن الوكالة للفترة 2012- 2021 عن توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة على النحو التالي:

الجدول 06: "المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب المصدر(المحلي /الأجنبي) للفترة (2012-2021)"

صنف الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
الاستثمارات المحلية	56 848	%99	12 521 088	%83	1 072 824	%89
الاستثمارات الأجنبية	787	%1	2 642 214	%17	128 126	%11
المجموع	**57 635**	**%100**	**15 163 302**	**%100**	**1 200 950**	**%100**

المصدر: (وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني- النشرة الاحصائية، 2023).

من خلال المعطيات المدونة في الجدول رقم 06، يظهر أن عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة (2012-2021) في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتمركز في الاستثمارات المحلية بنسبة 99%، في وقت لا تتعدى نسبة 1% بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، أما الغلاف المالي للمشاريع، فنجد أيضا أن قيمة المشاريع المنفذة محليا تفوق تلك المنفذة أجنبيا بفارق قدره 9.878 مليار دج.

أما بخصوص مناصب الشغل المستحدثة، فنجد أن الاستثمارات المحلية قد ساهمت بشكل كبير في امتصاص القوى العاطلة، حيث بلغت عدد مناصب الشغل خلال فترة العشر سنوات أكثر من مليون منصب عمل، وبالمقابل لم تتجاوز 128 ألف منصب عمل بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، أي ما يعادل نسبة 11% من إجمالي مناصب الشغل المحققة.

إن التراجع الكبير المسجل في حجم الاستثمارات الأجنبية يعود إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار بالجزائر على اثر الصدمة النفطية التي سجلت سنة 2014، حيث دفعت بهم إلى الانسحاب باعتبار أن جل استثماراتهم تتمركز ضمن قطاع الطاقة، زيادة على أن الجزائر تفتقر للبيئة الملائمة للأعمال وغياب الإطار القانوني الذي يوفر الحماية للاستثمارات الخارجية.

الشكل 07: "المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات حسب المصدر للفترة (2012-2021)"

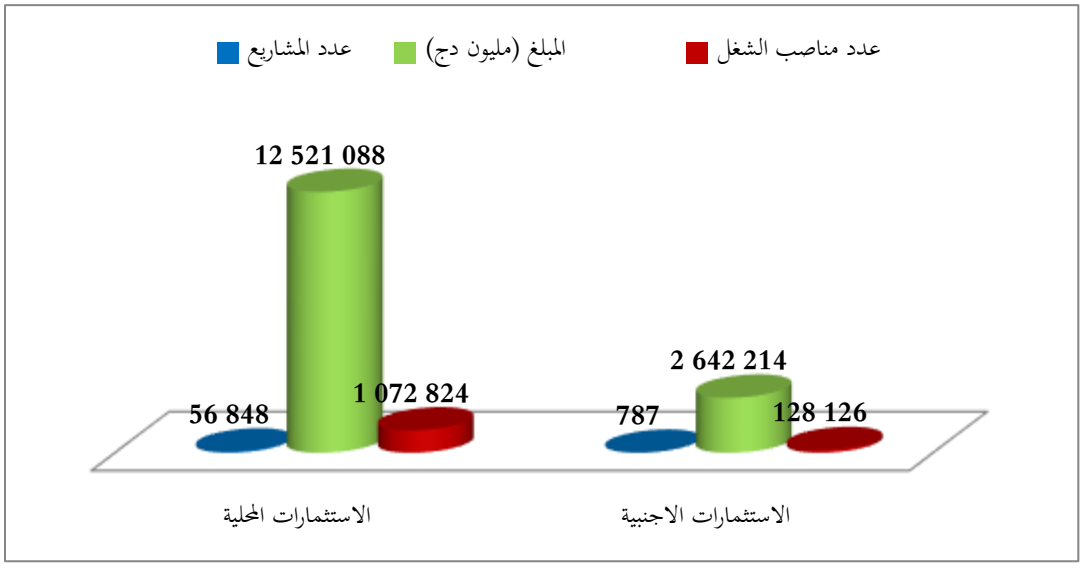

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم 06.

الخاتمة:

ما تزال السياسة الجبائية المنتهجة بالجزائر غير قادرة على التأثير في الاقتصاد بشكل ايجابي، فعلى الرغم من الإصدارات والتعديلات المستمرة التي تحدثها الإدارة الجبائية للقوانين والتشريعات من اجل رفع حجم المداخيل الجبائية والامتيازات الجبائية التي تمنحها للمستثمرين المحليين والأجانب بهدف التشجيع على الاستثمار، تبقى الحصيلة الجبائية غير كافية لتمويل الخزينة العمومية وتغطية نفقاتها، خصوصا عند تراجع مداخيل الجباية البترولية.

كما أن حجم الاستثمارات يبقى مرهون بالاستثمارات المحلية التي تساهم بأكثر من 80% في استيعاب القوى العاملة، وعدد المشاريع التنموية المنجزة وكذا الغلاف المالي المخصص لها، وفي المقابل يبقى حجم الاستثمار الأجنبي ضعيف وغير قادر على خلق فرص العمل في ظل انحساره في القطاع النقطي وشبه انعدامه في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

اختبار الفرضيات:

- مساهمة الإيرادات الجبائية بشقيها البترولي والعادي في تغذية الميزانية العامة أكثر من مساهمة الإيرادات المتأتية من المصادر الأخرى، حيث أن متوسط مساهمتها في إجمالي إيرادات الخزينة خلال العشر سنوات قد تجاوز نسبة 85%، وهو ما يثبت **صحة الفرضية الأولى**؛
- الجباية العادية تساهم بشكل اكبر في تغطية النفقات العمومية مقارنة بمساهمة الجباية البترولية، فقد بلغ متوسط معدل تغطيتها لنفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2012-2021) نسبة 33%، بينما متوسط معدل تغطية الجباية البترولية قد بلغ 26% لنفس الفترة، وهو ما يثبت **عدم صحة الفرضية الثانية** التي ترى أن الجباية البترولية تساهم أكثر في تغطية النفقات من الجباية العادية؛
- ضعف حصيلة الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالمحلية على الرغم من تعدد الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين، فمن خلال الإحصائيات المتاحة على موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني والخاصة بالمشاريع المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن حجم الاستثمارات الأجنبية يبقى ضعيفا مقارنة مع الاستثمارات المحلية، ويظهر ذلك من خلال الفارق الكبير المسجل في عدد المشاريع المعلنة وكذا المبالغ المالية المخصصة لها، وكذلك مناصب العمل التي تحدثها هذه الاستثمارات. وبالتالي **صحة الفرضية الثالثة**.

وانطلاقا من الإجابة على الفرضيات التي تعتبر كنتائج للدراسة، تم الخروج بعدة توصيات، من أهمها:

- ترشيد النفقات العمومية لا سيما بالنسبة لتلك المرتبطة بالامتيازات الجبائية لأنها تستنزف الموارد المالية للخزينة؛
- إعطاء الأولوية في منح الإعفاءات الجبائية للمؤسسات المستثمرة ضمن القطاعات الاقتصادية التي تنشط خارج قطاع المحروقات كالقطاع الصناعي وقطاع السياحي؛
- تبسيط الإجراءات الجبائية والتقليص في عدد القوانين والتشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية، بما يسمح بتوفير المناخ المناسب أمام المستثمر الأجنبي وبالتالي تحفيزه على الاستثمار؛

- تحسين مردودية الجباية العادية من خلال الحد من ظاهرة التهرب الجبائي وذلك بالتعاون المشترك بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى فيما يتعلق بالوصول للمعلومات والحسابات الخاصة بالأفراد والمؤسسات المتهربة؛
- التسريع في عملية رقمة الإدارة الجبائية للتسهيل على المكلفين الاطلاع على المستجدات الضريبية وتمكين الإدارة من الإحصاء الدقيق للملفات الجبائية وكذا متابعة عملية تسديد المستحقات والديون الضريبية؛
- إعداد لجان وطنية تشرف على مراقبة عملية تنفيذ الاستثمارات في الآجال المحددة ومدى استفادة المستثمرين من الإعفاءات الجبائية لاسيما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

قائمة المراجع:

- AICPA. (2017). Tax Policy Concept Statement 1- Guiding principles of good tax policy:A framework for evaluating tax proposals. United State: Association of International Certified Professional Accountants.
- European Parliament. (2020). Understanding environmental taxation. Strasbourg: European Parliament.
- Ministre de l'industrie. (s.d.). industrie. Consulté le 05 20, 2023, sur industrie.gov.dz: https://www.industrie.gov.dz
- Nellen, A. (2018). Principles of good tax policy. Presentation to the Texas Commission on Public School Finance (pp. 1-30). California: San José State University.
- StudyCorgi. (2022, 11 07). studycorgi. Consulté le 04 21, 2023, sur studycorgi.com: https://studycorgi.com/economic-development-and-its-elements/
- الحبيب جلالي، و عبد القادر شاعة. (2022). تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمارات للفترة (2015–2019)–. مجلة الاقتصاد والبيئة ، المجلد 05 (العدد 02)، 269–289.
- الديوان الوطني للاحصائيات ONS. (01 01, 2021). ons. تاريخ الاسترداد 05 05, 2023، من ons.dz: https://www.ons.dz/spip.php?article2872
- القانون رقم 84–17. (07 07, 1984). المواد من 20 إلى 24 المتعلقة بالنفقات. الامانة العامة للحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 28.
- بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر.
- حميد عبد الله الحرتسي. (2012). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- خالد عيادة عليمات. (2015). الفساد وانعكساته على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الأردن– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- دلال عيسى موسى مسيمي. (2006). السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية. نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- عبد الحميد عفيف. (2014). دور السياسة الضريبية في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014). مجلة دراسات جبائية ، المجلد 03 (العدد 02)، 233–267.
- عبد اللطيف مصطيفي، و عبد الرحمن سانية. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- فاطمة مفتاح. (2016). الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84–17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية. مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 02 (العدد 02)، 321–347.
- لافي مبارك سعد عبيد العازمي. (2021). مؤشرات التنمية االقتصادية في أفريقيا :أطار تحليلي. مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل ، المجلد 02 (العدد 02)، 635–665.
- لحسن دردوري، و الأخضر لقليطي. (2018). *أساسيات المالية العامة*. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- محمد القاضي حسن. (2014). *الإدارة المالية العامة*. عمان، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محمد سعيد بوسعدية. (19 05, 2022). قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول. *(5850)* ، 1–16. الجزائر: جريدة الوسط.
- محمد شريف. (2010). السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني- النشرة الاحصائية. (01 01, 2023). industrie. تاريخ الاسترداد 26 05, 2023، من industrie.gov.dz: https://www.industrie.gov.dz